

## المسارات الممكنة للديمقراطية في العالم العربي

## The Possible paths of democratization in the Arab world

السعيد ملاح<sup>1</sup> ، نبيل بويبية<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، politologue.dz@gmail.com<sup>2</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مخبر حقوق الانسان في الأنظمة الدولية المقارنة

بجامعة الجزائر 3 (الجزائر)، bouibia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/17 تاريخ القبول: 2021/04/02 تاريخ النشر: 2021/06/08

**Abstract:**

This study attempts to build on the theoretical outputs of the third wave to develop concepts that can withdraw to the Arab region regarding the formation of democracy and its transition to it, by searching for possible thresholds for transformation and disintegration of authoritarian regimes based on what emerged from the assumptions of transitional experiences in different countries of the world as well as the characteristics that characterize the Arabic political experiences.

**Key words:** democracy, democratic transition, political process, Arab world,

**المخلص:**

تحاول هذه الدراسة التأسيس على المخرجات النظرية للموجة الثالثة لتطوير مفهوم يمكنها أن تتسحب على المنطقة العربية بخصوص تشكل الديمقراطية والانتقال إليها، من خلال البحث عن العتبات الممكنة للتحويل وتفكك الأنظمة السلطوية ارتكازا على ما أفرزته افتراضات التجارب الانتقالية في مختلف دول العالم وكذا الخصوصيات التي تميز التجارب السياسية العربية.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية، الانتقال الديمقراطي، العملية السياسية، العالم العربي، الموجات الديمقراطية.

المؤلف المرسل: نبيل بويبية، الإيميل: bouibia@gmail.com

## 1. مقدمة:

تشكل الديمقراطية والانتقال إليها أهم الاجندات البحثية في العقود الأخيرة في بحوث التنمية السياسية والسياسة المقارنة، وإذا كانت الدراسات التي رافقت الموجتين الأولى والثانية قد اهتمت بتفسير نشوء الديمقراطية، فإن الدراسات التي اشتغلت على الموجة الثالثة اهتمت بتفسير الانتقال إليها والبحث عن العتبات المؤرخة للحظات تفكك الأنظمة السلطوية.

وبخصوص المنطقة العربية ظلت حركة البحوث متأثرة بالنقاشات النظرية في بيانات الانتقال الفعلية، ولصعوبات تعميم افتراضات علم الانتقال والترسيخ ظهرت كتابات تدعو إلى استثنائها من منطق التعميم لأنها تقدم لخصوصية تحليلية تتطلب المزيد من الجهود التأسيسية استجابة للتعقيدات القادمة من السياق العربي، ومع ذلك سنحاول التأسس على المخرجات النظرية للموجة الثالثة لتطوير فهم معينة يمكنها أن تتسحب على المنطقة العربية، وعموما سنحاول في هذه الدراسة البحث عن العتبات الممكنة للتحويل وتفكك الأنظمة السلطوية ارتكازا على ما أفرزته افتراضات التجارب الانتقالية في مختلف دول العالم وكذا الخصوصيات التي تميز التجارب السياسية العربية.

### الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية، الانتقال الديمقراطي، العملية السياسية، العالم العربي، الموجات الديمقراطية

## 2. الديمقراطية كخيار لنخب غير ديمقراطية:

أجمعت أدبيات الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي رافقت الموجة الثالثة في الأنظمة العربية على أن الحالة العربية تبدو مستعصية عن التحول، والكثير بدأ يتراجع عن أطروحته المتقابلة لذلك ظهرت مقولات "الديمقراطية غير الليبرالية" ILiberal democracy لفريد زكرياء، وانتخابات بدون ديمقراطية Elections without democracy للعربي صديقي، وديمقراطية من دون ديمقراطيين démocratie sans démocrates لغسان سلامة، بالإضافة إلى التصنيفات المختلفة للمناطق الواقعة في "المنطقة الرمادية".

ولقد بينت التفسيرات التي نضجت عن الموجة الثالثة تراجع الأنماط الانتقالية والثورية العنيفة، وظهور الانتقال بموجب ميثاق بين الأنظمة والمعارضة، إلا أن المنطقة العربية بينت أن النخب الحاكمة مازالت قادرة على السيطرة على قوانين اللعبة، وقد أثبتت مختلف التجارب أن عملية التحديث والتحول كانت دائما عمليات خاضعة لتوجيه الأنظمة لدرجة أن الأنظمة تحتفظ بحق التراجع على الإصلاحات في أي وقت تريد.

ونتيجة تغير أنماط الاعتماد المتبادل سواء داخل الدول أو في النظام الدولي فإن الدول العربية وجدت نفسها غير قادرة على التحكم والضبط لأنها لم تصبح قادرة على احتكار صناعة القيم والولاءات، كما أن الثروة بدأت تتأسس من خارج إرادة وسيطرة الدولة، ولكل هذه الظروف تصبح فعالية الأنظمة التسلطية محل تساؤل، ويصبح بقاؤها إشكالي في مواجهة البيئتين الوطنية والدولية.

## 1.2 الديمقراطية خيار تفاوضي لبناء التوافق في براديجم الانتقال:

ينطلق الفهم الجيد للديمقراطية من كونها آلية مؤسسية لإدارة النزاعات الاجتماعية، فهي خيار عقلاني لتجاوز العودة إلى حالة الطبيعة، والكتابات ذات الطابع "التأسيسي" تربط الديمقراطية بظهور النزاع، لأن حدة النزاع تفرض إما الدخول في حالة حرب أو تطوير التوافقات من أجل التأسيس للعبة يريح فيها الجميع، ولذلك فالديمقراطية هي آلية توزيع المكاسب ولكن بطريقة سلمية.

الديمقراطية هنا توازن بين الدولة والحكام والطبقات الاجتماعية، وتحول دون استيلاء جماعة معينة على الدولة، كما تضمن استقلالية نسبية وحيادا للدولة مقارنة بالفواعل الأخرى. (Raymond, 2006, p381)

ولأن الجميع من سلطة ومعارضة يريد التحكم والسيطرة فإن الحل يصبح متعلق بالنقاش والبحث عن التوافق لأن انهيار نظام معين يعني انهيار نظام تسويات كان قائما بين فواعل معينين، وقيام نظام جديد يعني التوصل إلى توافقات جديدة سواء بين قوى النظام وقوى المعارضة، أو بين جزء من الطرفين، وبهذا فمصالح النخب هي التي تفسر قيام نظام معين، وهي أيضا عتبة تفكك أي نظام، فكل نظام تسلطي يحمل مؤشرات تفككه في داخله، وأهم مؤشر هو التوافق بين النخب الرسمية، وإذا ما بلغت الخلافات أوجها يمكن أن يحدث تفككا وانهيارا للنظام وساعتها يلجأ الجميع إلى الديمقراطية كمشروع مقايضة، لأنها تمنح

الحياة للجميع وهي فرصة التفاوض الوحيدة التي تضمن مكانة معينة لكل طرف في اللعبة السياسية.

اشتغلت الأدبيات الديمقراطية على السؤال التالي:

- ما هي الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنة ومستقرة؟.

وتعددت الإجابات على هذا السؤال ورافقت تطور أدبيات السياسة المقارنة، وأهم الإجابات الحالية هي ربط الديمقراطية بصناعة التوافقات العقلانية بين نخب النظام - سواء المعتدلين أو الراديكاليين - ونخب المعارضة، فالتوافق أساس الديمقراطية لأنه يفرض الديمقراطية كخيار عقلائي يلتزم به الجميع.

وأعمال "كارل فريدريش" Carl Friedrich و"برنارد كريك" Bernard Crick و"اروندليبهارت" A Lijphart كلها أعمال تقول بأهمية النزاعات والمصالحة بالنسبة للديمقراطية، وأكثر الديمقراطيات استقرارا هي التي نضجت كحل عقلائي لنزاعات طويلة المدى أو نزاعات محتملة، كما أن أعمال "روبيرت دال" Robert Dahl و"هاربرت ماككوسكي" Herbert McClusky تربط بين استقرار الديمقراطية وبين الالتزام القيمي والممارساتي لمحترفي السياسة، وليس التزام جميع أفراد الشعب. (Rostow, 1970, p338)

وحسب هذا الكلام فالديمقراطية هي مسار من التسويات وبناء التوافق يتراوح ما بين الانقسام والتعايش division/cohesion، وما بين النزاع والمصالحة Conflict/consent. (Rostow, 1970, p339)

يدافع "ادم بيرزورسكي" Adam Perzowski على إمكانية وجود ديمقراطية من دون ديمقراطيين، أي أن الديمقراطية كنتاج لمساومات يجري التوصل إليها بين أحزاب لا خبرة لها وليست ذات التزام فلسفي بالديمقراطية، وقد أشرنا سابقا إلى أعمال "دانكورتروستو" Dankwart Rostow الذي قال بوجود ثلاث مراحل تغطي مسار الانتقال إلى الديمقراطية: (سلامي وآخرون، 1995، ص 95)

• كفاح سياسي طويل وغير حاسم يعبئ مشتركين سياسيين جدد وتتوجه المواقف نحو الاستقطاب، وتجري مناصرة الديمقراطية تكتيكا كوسيلة للوصول إلى غايات أخرى.

• مرحلة القرار وفيها يمر الخصوم الرئيسيون بمأزق لا يخرج منه أي أحد منتصرا، والحل هو التفكير في الحل الوسط التوافقي الذي يرضي الجميع.

• مرحلة التعود على اللعبة الديمقراطية نتيجة التكرار وترسيخ القناعات، وهنا يظهر أن الديمقراطية لا يقودها ديمقراطيون بالضرورة ولكن يتعودون عليها نتيجة الممارسات.

وقد أكمل APerzowski هذا التوجه حينما قال بأن تجارب أمريكا اللاتينية بينت أن الديمقراطية تحتاج إلى أطراف عقلانيين أكثر من كونهم ديمقراطيين، لأنها أطراف تقبل بالوضع الديمقراطي حتى لا تخسر كل شيء، أو على الأقل تحافظ على فرصتها في المستقبل، والانتقال إلى الديمقراطية يجب أن ينتج عن ميثاق متفاوض عليه أو توازن متساوم عليه يضمن عدم تصفية أي طرف ويمنح الفرصة للجميع، ويمثل Perzowski باتفاق الطائف في لبنان الذي أنهى الحرب الأهلية. (سلامي وآخرون، 1995، ص ص 94، 95)

هذا الطرح يعتمد على حسابات براغماتية وعقلانية تختار فيها القوى السياسية المتنافسة بين ربح بعض الأشياء في حالة اختيار الإصلاح وإشراك قوى أخرى في السلطة بموجب قواعد يتفق عليها أو خسارة كل شيء مع الاستمرار في النهج القديم، ويواجه نظام الحكم هذا الخيار بعد حالة أزمة أو استعصاء اجتماعي لا يستطيع فيه أن ينفرد طرف واحد بحكم الدولة مع إقصاء الجميع. (Rostow, 1970, p340)

في الحالة العربية يعاني هذا الطرح الكثير من المحاذير لأن المعارضات انقسمت على حدود هوياتية طائفية عشائرية يتراجع فيها الطابع العقلاني لصالح طابع موازنات وتوافقات تنتج وضع محاصصة غير ديمقراطي قد يلغى في أي لحظة.

ولأن الأنظمة العربية قادرة على إشغال المعارضة بإصلاحات غير جوهرية ولا تظال مصادر القوة والسلطة الحقيقية فإن المشكلة تبقى قائمة، ويبقى المخرج الحقيقي حسب "عبد الإله بلقزيز" هو تبني إصلاحات تصل إلى الأماكن الحقيقية لمصادر الشرعية، وهذا لن يكون إلا بمقاربة سياسية يتم فيها الاتفاق بين النظام والمعارضة على إعادة صياغة أنماط الشرعية لأنه إذا أقصيت المعارضة تكون الإصلاحات شكلية وإذا أقصيت نخب الحكم القائمة تنهار الدول في الحالة العربية. (بلقزيز، 2000، ص 149)

وهذا يعني أن الديمقراطية في الحالة العربية لا يمكنها أن تقوم على منطق الإصلاحات التي تقودها الأنظمة بمفردها، لأن التجارب أثبتت أن الإصلاحات السياسية العربية أدت إلى ترسيخ الاستبداد، وإطالة عمر الأنظمة التسلطية من خلال المناورة على الولاءات ما قبل القومية، والمافوقدولنية مستفيدة من عدم اكتمال عملية بناء الأمة، وبالتالي فدور المعارضة لا يجب أن يكون مجرد المطالبة بالإصلاحات ولكن بالمشاركة فيها أيضا.

غالبا يكون التفاوض حول الديمقراطية في طرفين أساسيين:

- ظرف يكون فيه النظام قوي وهنا تكون المقاربة إصلاحية سياسيا وتحديثية اقتصاديا، ويبقى النظام متمسك بزمam المبادرة، ويبقى الأمر متعلق بطبيعة النوايا والالتزامات.
- ظرف يكون فيه النظام ضعيفا نتيجة أزمة اقتصادية، أو يتم إضعافه عن طريق التعبئة الجماهيرية طويلة المدى أو التحالف مع القوى الدولية، وهنا تبرز خيارات الانتقال سواء بالاستبدال أو الإحلال، أو التقاسم العقلاني للمكاسب.

تبين نظرية اللعب وجود عدة مواقف ينتج فيها التفاوض والانتقال، وأغلب الحالات الناجحة هي التي تشارك فيها النخب الرسمية والنخب المعارضة، وبالتالي فلا يمكن للاعب واحد بمفرده أن يفوض على الانتقال إلى الديمقراطية لأن النظام والمعارضة فاعل موحد Unitaryactor في عملية الانتقال، وحسب كتابات "بيرزورسكي" Perzowski و"كوهن" Cohen و"كولمار" Colomer فإن التفاعل بين الفواعل المنتمية لمختلف الأطراف ضروري لنجاح المراحل الانتقالية. (Sutter, 2000, P68)

وحسب افتراضات "دانيال سبتر" Danielsutter فإن النظم السياسية القوية هي المرشحة أفضل لقيادة الانتقال إلى الديمقراطية، لأن النظم الضعيفة لا تتخطى في انتخابات ذات مصداقية إلا إذا تحصلت على ضمانات الفوز بها، لذلك قال Dahl: "بأنه كلما زادت تكاليف الضغوطات تزداد فرص انبثاق النظام التعددي ThePolyarchy". (Sutter, 2000, P68)

فالأنظمة الضعيفة لا يمكنها أن تؤسس لتوافقات قوية وهذا ما تثبته حالة موريتانيا، لأن المراحل الانتقالية تستوجب توفر حد أدنى من المؤسسات الرسمية القادرة على الحيلولة دون ظهور الفوضى، كما أن الأنظمة التي دمرت جميع الوسائط وأشكال المعارضة مثل

حالات العراق وليبيا واليمن فإن الانتقال فيها صعب جدا لأنه يتزامن مع مجتمعات مدمرة وبولاءات غير وطنية.

لذلك فالفرص الوحيدة المتبقية هي المشاريع ذات الالتزام المتبادل بين الأنظمة والقوى الحداثية التي تطلب الديمقراطية، والتفاوض بينهما لا يجب أن يكون حول الرحيل وإنما حول إعادة صياغة التوافقات، وإيجاد صيغ جديدة للشرعية والقبول المتبادل بنتائج الانتخابات.

## 2.2 قواعد لعبة الانتقال: ThebasictransitionGame

أساس اللعبة هو بداية معارضة ما في مواجهة نظام تسلطي قائم، ثم تحدث تفاعلات واستجابات تأخذ عدة أشكال أهمها: (Sutter, 2000, P69)

1- التفاوض حول سياسة وعملية التحرير liberalization.

2- التفاوض حول الديمقراطية Democratization.

فمرحلة التحرير تتضمن بداية تخفيف حدة الضغوطات، وإطلاق المساجين السياسيين وعودة المنفيين السياسيين، وتحرير الإعلام جزئياً، وتبني بعض الإصلاحات الاقتصادية، وهذه المرحلة تحدث بدون ديمقراطية حسب "الفريد ستيفان" Alfredstepan، أما المرحلة الثانية في الانتقال يجب أن تشارك فيها المعارضة والنظام معاً، فالديمقراطية قد تبدأ بمبادرة أحد الأطراف لكن التفاوض لا ينجح إلا إذا شارك فيه الجميع والمقصود هنا هو:

من داخل النظام: المحافظين Hardliners - الإصلاحيين thereformers.

من المعارضة: الراديكاليين Radicales - المعتدلين Modérâtes.

وبداية الانتقال يعني حدوث توافق بين النظام والمعارضة حول تبني الانتخابات والقبول بنتائجها، وعدم التوافق على هذا المبدأ يعني زيادة التعقيد في اللعبة السياسية، وحالة مصر تعكس عدم التوافق وعدم القبول بنتائج الانتخابات، كما أن المعارضة لا تحبذ فكرة العودة إلى الانتخابات لأنها غير مؤطرة مثل "جماعة الإخوان" لذلك تفضل تجيش الشارع في محاولة لإجبار النظام على تغيير قواعد اللعبة.

وأسوأ الوضعيات التفاوضية هي التي يكون أطرافها "الراديكاليين داخل النظام" Thehard liners within the régime، والراديكاليين في المعارضة، لأن خيارات كل طرف مستقلة عن خيارات بقية الأطراف، وتبدأ احتمالات الانتقال ببداية التوافق بين

القوى المنتمية إلى كل جهة سواء من المعتدلين أو الراديكاليين، وعموما يمكن أن نؤشر للانتقال بالمؤشرات التالية: (Sutter, 2000, p70)

- اللاعبون لا يعرفون نتائج الانتخابات مسبقا.
  - المعارضة لا تتبنى خيار سقوط النظام كـ *régime collapse* لتجنب منطق اللعبة الصفرية التي تقود إلى العنف.
  - تراجع عوامل الثقة والشك بين اللاعبين والفواعل.
  - توفر فوائد للجميع *The gains from transition*.
  - تقليل دور التأثير الخارجي والإبقاء على الحركات الداخلية للانتقال.
- ونتيجة ذلك تجمع أدبيات الديمقراطية الناتجة عن الموجة الثالثة على ضرورة التفريق بين: \*

• الانتقال عن طريق التفاوض *transitions by négociation*.

• استبدال الأنظمة *Régime replacement*.

فالحالة الأولى تعني توافق حول تبني الانتخابات كآلية لإدارة التنافس السياسي، أما الحالة الثانية فتقتضي انتظار سلوك المعارضة لأنها قد تؤسس لنظام جديد قد يكون غير ديمقراطي وهنا يصبح التغيير لا ينتج التغيير بالضرورة.

يبدو في حالات مصر، ليبيا، تونس، سوريا واليمن، بأننا أمام حالة لاستبدال الأنظمة بالإقبال على حل كل المؤسسات والآليات التي كان يتحرك فيها مختلف نخب النظم القديمة كالأحزاب والمناصب العسكرية والمدنية، والأكثر من ذلك هو محاسبة رؤساء وأتباع النظام كمجرمين ولحد التصفية الجسدية، وكل هذا يطرح الكثير من الصعوبات لأنه منطق إقصائي، وهذا المنطق لا يمكنه أن يؤسس للديمقراطية كآلية لإنتاج التوافقات وتأطير الصراع داخل المجتمع والنظام السياسي.

---

\* - للمزيد حول مخرجات الموجة الثالثة يمكن العودة إلى كتاب:

- هينتنغتون صاموئيل ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ب س ن.

لذلك لا يجب أن نعتقد بأن الديمقراطية ستقوم بما يقوم به الدين، لأنها مجرد آلية لإدارة النزاع ومأسسته، وبالتعبير الروماني هي مجرد نظام لتبادل الحراسة *relève de la garde*"، ويبدو أن ظهور الخيارات الراديكالية مفسر بدرجات ومستويات الانغلاق لذلك لم يبق للمعارضة سوى "خيار وأمل زوال هذه الأنظمة". (Javier, 2004, p16)

تتأسس الديمقراطية على التسامح والاحترام العام لأن المواطنين يحترمون اختلافاتهم الأخلاقية ويستبعدون خيارات العودة إلى القوة والسلطة للحسم في اختلافاتهم، ولذلك قال "أمايغاتمان" Amy Gutmann: نحن نحترم الآخرين عندما نتبادل ونتناقش معهم، و قال "فيليب بوتى" Philippettit: بأن قيام الديمقراطية مرهون بالتركيز على الاختلاف أكثر من القبول لأن الاختلاف هو أساس النقاش والمساومات ولذلك فالجمهورية الجيدة هي "جمهورية العقول" *République des Raisons*. (Rabb, Ezra, 2005, pp 46-47)

تثبت حالة الأزمة في إسبانيا أهمية التوافق وعدم تبني خيار القطيعة المطلقة مع النظام السابق، بحيث أن البداية كانت بتأسيس الكتلة الديمقراطية عام 1974 وضمت هذه الكتلة مجمل الأطياف السياسية، وتمكن أعضاء الكتلة من صياغة اثنتي عشرة نقطة شكلت في مجملها ما يسمى "بأطروحة القطيعة الديمقراطية"، ولاستقطاب الجميع أعيد صياغة هذه الكتلة وحملت اسم "أرضية التوافق الديمقراطي" وهذا لاقتناع اليسار باستحالة تبني خيار القطيعة لتعقيد وحساسية الوضع، وهذا نوع من النضج في اليسار الإسباني. (مالكي وآخرون، 2009، ص ص 246-247)

أما في الحالة العربية ونتيجة لضعف المعارضة وعدم توفر بدائل قوية قادرة على قيادة عملية التغيير فإن الخيار الأكثر مصداقية هو توفر إرادة فعلية وصادقة عند الأنظمة للإقبال على عمليات إصلاح أو تفكيك ذاتي يتعلم فيها الجميع تدريجيا قواعد اللعبة الديمقراطية، وتتضح قوى المعارضة والقوى الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

والتوافقات الممكنة يجب أن تكون حول أسس الجماعة السياسية المشتركة، وبالتالي حسم مسألة الانتماء السياسي والعمل من داخل الجماعة الوطنية وفك الارتباط بالولاءات الماتحت وطنية والمافوق وطنية، وإذا حدث الإجماع والتوافق على هذه القاعدة تصبح الديمقراطية ممكنة في المجال السياسي العربي.

### 3. الديمقراطية كخيار نضالي في المجال السياسي العربي:

تبين التجربة الغربية أن مفاهيم ومضامين الديمقراطية تطورت تدريجياً، والديمقراطية ظلت تعيد إنتاج ذاتها على مدى 150 سنة، والذي يريد أن يطبق الديمقراطية الآن لا يمكنه أن يبدأ من حيث بدأ الغرب ولكن يجب أن يبدأ من حيث انتهى تطور الديمقراطية، ولذلك يجب أن تصبح الديمقراطية مجرد خيار وطني لا يسير بقوة التسيير الذاتي بل بقوة الإيمان بهذا الخيار، وهذا ما يدعو له "جورج طرابيشي" في قوله: "الفرد في سلوكه يجب أن يقرن بين الرغبة في الحرية والانتماء إلى ثقافة والأصالة إلى العقل". (طرابيشي، 1998، ص 50).

ولذلك فالتحول إلى الديمقراطية هو خيار نضالي متعلق بالرغبة في إقامة أسس للعيش وفق مبادئ الديمقراطية، أما على المستوى الجماهيري فالثقافة الديمقراطية هي وليدة نضال طويل المدى انتهى بتشكيل وبناء الثقافة السياسية المشاركة والمتقبلة لقواعد اللعبة الديمقراطية.

التحول الديمقراطي يعقد من مسألة الانتقال لأنه لا يمهل المجتمعات العربية التقليدية الناتجة عن قرون من الثقافة الاستبدادية ويستهدف تحويله جملة واحدة، في حين أمهل الغرب لأكثر من أربعة قرون، وهذا العامل الزمني التاريخي في الغرب هو في المناطق الأخرى وضع لا تاريخي يحتاج إلى نضال قوي والتزام إيديولوجي كبير من طرف النخب لتعويض فقدان الظروف الموضوعية والمقومات البنوية والسوسيواقتصادية للديمقراطية.

لذلك فالوضع يحتاج إلى أكثر من مقولة ديمقراطية من دون ديمقراطيين التي كرستها مقارنة الانتقال، ويتوجه إلى تبني القوى التي تؤمن بالحرية والمساواة والعدالة والجماعة الوطنية، وهي في الأساس قوى ذات التزام ديمقراطي.

### 4. التفكك الذي يتبع صدمات اقتصادية وجيوبوليتيكية:

لقد تشكل لدينا فهم لأهم ميكانيزمات عمل واستمرار الأنظمة التسلطية وأهم هذه العوامل على الإطلاق نجد عاملين أساسيين:

● قوة الأنظمة التسلطية نتيجة استقلاليتها المالية عن مجتمعاتها بفضل المحددات الريعانية للاقتصاد والثروة.

• دعم القوى الخارجية، وتقسيم العمل في النظام الدولي الذي وفر التغطية لمختلف الأنظمة السلطوية.

ونتيجة هذه العوامل لم تتبق فرص كبيرة للتحويل سوى فرضية الصدمات الداخلية والخارجية، داخليا يعني حدوث أزمة اقتصادية تحرم وتحد من قدرات الأنظمة على الاستمرار في القمع وشراء الولاءات، وخارجيا يعني حدوث تغيرات في الترتيبات الدولية، أو في خطاب و قيم النظام الدولي خاصة في ظل أنماط الاعتماد المتبادل المعقدة السائدة حاليا، والتي انتهت بتفكيك أنماط الولاءات القومية وحررت الأفراد من الخطاب القوي للسلطات المركزية.

أعمال "فيليب شميتار"Schmitter و"غيليرمو اودونال" O'donnell تتبنى فرضية سياسية وهي أنه لا يحدث انتقال بدون أن يكون نتيجة لانقسامات حقيقية داخل النظام التسلسلي نفسه. (Geddes. 1999,p 120)

"There is no Transition whose beginning is not the Consequence of important Division within the regime itself."

نضجت هذه الفرضية في الأدبيات المتبعة لحالة أمريكا اللاتينية التي كانت نتاج لانقسامات داخل النخب العسكرية، ونفس الشيء تقدمه تجارب أوروبا الجنوبية، أين ظهر نزاع بين أنصار الوضع الراهن Duros والذين يتبنون فكرة التغيير وتبني نظام ديمقراطي (Diane, 2001,p270).blanbdos

التجارب العربية والإفريقية تزداد فيها قوة هذه الفرضية وحسب "رينشاردساندبروك" RichardSandbrook والسبب يعود إلى أن هذه الدول لم ترث قوى اجتماعية قوية ومنظمة من الفترة الاستعمارية، ثم ظهرت النخب التي لا تتأسس على قاعدة أخلاقية وإيديولوجية موجهة، لذلك هيمن الطابع الأبوي والعلاقات الزبونية بين الحكام والشعوب. (Sandbrook, 1985, p324)

فالإصلاح في الحالة العربية يعبر عن لحظة تاريخية حرجة سواء لاقتناع السلطات في الدول العربية بضرورة الإصلاح نتيجة الظروف الداخلية أو الدولية التي تجبرها على تغيير أساليب حكمها، ولكن الطابع الإشكالي يظهر في كون المبادرة لم تقلت من أيدي الأنظمة لدرجة أنها تحتفظ بحق التراجع عن الإصلاحات والمكاسب في أي لحظة مثل ما حدث في الجزائر في عدة مراحل من تاريخها السياسي أو في موريتانيا بعد انتخابات

2007، وهذا ما يعيد الطروحات العنيفة إلى الواجهة نتيجة انغلاق الأنظمة العربية وتمسك نخب هذه الأنظمة بالسلطة بحجة عدم جاهزية المجتمعات العربية للديمقراطية. تثبت الملاحظة التاريخية ارتباط الإصلاحات في الحالة العربية بمنطق الأزمات، خاصة الأزمات الاقتصادية القوية التي تقوض الأساس الريعي للدول، وتحول دون قدرة الأنظمة حتى على دفع أجور موظفيها العسكريين وتعتبر حالة الجزائر حالة إمبيريقية لاختبار فرضيتين أساسيتين: (غسان سلامة وآخرون، 1995، ص ص 192-197)

• فرضية العلاقة بين الأزمة المالية -أو ما يسمى بأزمة الربيع الخارجي- والإقبال على مشروع الديمقراطية ك لحظة تاريخية لمقايسة الديمقراطية مقابل احتواء الضغوطات الشعبية العنيفة.

• فرضية العلاقة بين تحسين المداخل الريعية والعودة إلى خيار الاستبداد، وهذا ما حدث بعد تدخل الدائنين وصندوق النقد الدولي، لذلك فالعلاقات بين تجديد الاعتماد على التضخم النقدي والموارد الخارجية وبين العودة إلى التسلط والقمع هي علاقة صارمة وقوية، فالاستبداد عاد بمجرد تجديد الأساس الريعي للدولة.

يزداد تأثير الأزمات كلما زاد ارتباط الدولة سواء بالأساس الريعي للاقتصاد أو بالاقتصاد الدولي، وفي الحالتين يدفع وضع النظام الجماهير إلى تصعيد الاحتجاجات وتظهر الديمقراطية فيما بعد ضمن المطالب الجماهيرية، وتثبت تجارب أمريكا اللاتينية فرضية أخرى وهي ارتباط انهيار الديكتاتورية بالهزائم العسكرية مثل حالة الأرجنتين، والعسكر اليوناني في قبرص، إلا أن هذه الفرضية لم يتم إثباتها في الحالة العربية بحيث أن الهزائم كانت دائما تنتهي بتقوية الأنظمة القائمة مثل ما حدث بعد هزيمة 1967.

عموما وفي أغلب الحالات تمثل الأزمة الاقتصادية عاملا حاسما في أزمة النظام التسلطي لأنها تقوض شرعيته خاصة وأنه يثبت وجوده دوما من خلال قدرته على الإنفاق، وعادة ما يتم حل الأزمة بتبني مسار الديمقراطية، لكن هذا الحل لا ينجح إلا في حالة أن هذه الدولة تمتلك شروط داخلية للتأسيس لعقد سياسي بين مختلف القوى السياسية حتى لا تعيد الأنظمة إعادة إنتاج نفسها من جديد. (Haggard, Kaufman) (4-5 pp, 1995 ,

بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية يمكن للصدمات الجيوبوليتيكية القادمة من البيئة الدولية أن تهدد وجود الأنظمة التسلطية خاصة ما يتعلق بالاختلالات الكبرى التي تحدث في الاقتصاد العالمي، أو التحولات العميقة في توجهات السياسات الخارجية للدول الكبرى، ولأن هذا الكلام لا يبدو مقنعا في كثير من الحالات فإنه يجب المراهنة على التحولات العميقة التي تحدث حاليا في البيئات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أنها بيئات أنتجت تعقيدا كبيرا انتهى بظهور فواعل جديدة ومصالح تقنية تتجاوز قدرات رجال السياسة على الإدارة والتسيير.

كما أن الأنماط الجديدة للاعتماد المتبادل وتراجع القطاع العام، وزيادة دور المؤسسات المالية الدولية أدى إلى تراجع الأنماط التقليدية للتسيير وكذا تراجع المقاربة السياسية لصالح المقاربات الفنية والاقتصادية، وهنا تصبح الثروة بيد الخواص لذلك يصبح أمر تسليم السلطة إلى مؤسسات ديمقراطية غير مكلف بالنسبة للنخب السياسية التقليدية، والأكثر من ذلك أنها تجد نفسها مجبرة على إشراك فواعل القطاع الخاص في رسم السياسات العامة لتلبية الحاجيات القطاعية التي تتجاوز المضامين الكلاسيكية للمصالح العمومية.

##### 5. الانتقال من الأسفل آخر العتبات المتبقية:

حينما نتعاطى مع إشكالية تحول المجتمعات والأنظمة العربية يحفك اليأس، لأنك لا تجد حلا لا في التاريخ، ولا في تجارب الآخرين، ولا في القرارات، وهنا تبدأ الحلول اليائسة تفرض نفسها وبكثير من الراديكالية.

فالبعض يقول بأن الوضع يعبر عن صفة طبيعية في الإنسان العربي، والبعض الآخر يقول بأن الأنظمة انتصرت ويجب على الجميع أن يشترك في الفساد ويعود نفسه عليه، والبعض الآخر يقول بفرصة التدخل الخارجي لإحداث الانعتاق من أنظمة أسوأ بكثير من الاستعمار في المخيال الاجتماعي والسياسي، وآخر الحلول المتبقية يتبناها أكثرنا علما وأكبرنا جهلا وهو خيار الثورة فماذا يمكن للثورة أن تنتج؟.

- هل يمكن للثورة التي تستجيب لحدث مفجر أن تنتج الديمقراطية؟.
- وهل يكفي أن نطرح برؤساء دول حتى نؤسس للعدالة ودولة القانون؟.
- وهل يمكن للغضب أن يبني دولة بدلا من العقل؟.

قديمًا قيل بأن الثورة لا تحدث إلا حينما يطرح العقل بديلاً جديداً للحرية، وحديثاً أصبح الجميع يردد المصطلح وهو لا يعني معنى أن نفكر في إصلاح أمور الناس وشؤون الدول، ولكن الجميع يقبل بالتوجه العنيف لأن الجميع يائس، وإذا يئس الشعب يصبح الأمر في غاية من الخطورة.

أصبحت الأنظمة السياسية العربية محمية من "طرف اليأس" وقناعات استحالة التغيير" وأعظم مظاهر اليأس هو ظهور الحلول والمقاربات المتطرفة: (بشارة، 2007، ص 39)

- المقاربات التي تسوق لضرورة التدخل الخارجي.

- المقاربات الداخلية التي تتبنى الأساليب العنيفة وغير الإستراتيجية.

وهذه التوجهات جعلت "براتون" Bratton و"فان دو فال" Van de Valle يقرون بأن الفرصة الوحيدة المتبقية هي الانتقال من الأسفل لأن الأنظمة أثبتت قدرتها على التكيف وتوجيه مسارات التحديث والانتقال لصالح بقائها واستمرارها، والمدخل الجيد هو المراهنة على التعبئة الجماهيرية لإجبار نخب النظام على التفاوض وهو ما حدث في حالات دول أوروبا الشرقية. (Geddes, 1999, p 120)

إن تراجع أدوار الدولة واتساع الفجوة بينها وبين مجتمعها لم يترك المجال إلا للخيارات العنيفة، وهذا بسبب غياب الوسائط الاجتماعية والسياسية بين الدولة والمجتمع، فالدولة العربية هي دولة من دون سوسيولوجية تاريخية كما يقول "بارتراند باديه" Bertrand Badie.

يمكن أن تكون القوى الشعبية عتبة الانتقال في حالات الأنظمة المستعصية عن الانتقال، فقد تكون البداية ليست الديمقراطية كمطلب واعي وحاسم ولكنها تصبح هدفاً مع الزمن، وقد تكون نتاج تعاضل المخرجات والمدخلات.

وبتعبير "أودونال" O'donnell فإنه مع الوقت تتوحد القوى الاجتماعية حول مطلب رحيل القيادات المتواجدة وتطالب بالديمقراطية، ويمكن لهذه القوى الاجتماعية التي تناشد التغيير أن تتكون من: (Guillermo, Schmitter, 1986, p54)

## 1- الحركات الاجتماعية التي ظهرت أثناء النظم التسلطية كجمعيات ذاتية العون

.Self help organisations

### 2- قوى المجتمع المدني التي تنشأ وترافق عملية الانتقال.

لعبت هذه القوى دورا حاسما في تجارب أمريكا اللاتينية مثل الجمعيات المهتمة بالصحة والتربية، وجمعيات الاستهلاك والإنتاج، الجمعيات المدافعة عن الأراضي الفلاحية، وكلها جمعيات مارست ضغوطات قوية على الحكومات والسياسيين، وفي الدول الإفريقية والعربية ظهرت بعض الجمعيات ذات المساعدة الذاتية التي تأخذ طابعا وطنيا أو جهويا، وهي جمعيات تعمل خارج الاقتصاد الشكلي لحفظ بقائها.

وببداية عملية الانتقال تساند جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان، وتصبح بمثابة المجتمع المدني الذي يؤسس للطابع التعددي الذي تحتاجه الديمقراطية في مراحلها الأولى والانتقالية.

سؤال المراهنة على الشعوب يواجهه تحد كبير كونه تحرك غير واعي، وتتداخل فيه المطالب الاقتصادية والاجتماعية بالمطالب السياسية، كما تغيب الإستراتيجية وخطة العمل التي تقتضيها ضرورات الثورة، لذلك قالت "حنة ارنت" AnnatArendt: بأن الثورة هي أكبر من تمرّدات ناجحة، وليس منطقيا أن نسمي كل انقلاب أو قلب نظام ثورة، ولا أن نتلمس ثورة في كل حرب أهلية تحدث. (حنة، 2008، ص 46)

وبهذا فتغيير القيادات ليس ثورة، ومنذ القديم لم يتم التخويف من مثل هذه الحركات لأنها لا تحرك المواطن الفعلية للسلطة، فدرجات العنف ليست معيارا لإطلاق توصيف الثورة، وإنما درجات ومستويات التغيير. (حنة، 2008، ص 46)

سؤال الثورات العربية الأخيرة يتراوح ما بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية ومطالب الديمقراطية والحرية، فهل هي ثورات تستهدف تحريرنا من الفقر والحاجة، أم من الاستبداد والطغيان؟

قديمًا قيل بأن الرجال يذهبون إلى المعركة بحثًا عن الشرف، وفيما بعد قال "كوندورسيه" "Condorcet" بأن كلمة ثورة لا تطلق إلا على الثورات التي يكون هدفها الحرية، ولكن الحرية في مضمونها المجرد لا تعني شيئًا إذا لم يتحرر الجميع من الخوف، الجوع والفقر. (حنة، 2008، ص 38)

مستويات الانغلاق فرضت الخيارات الراديكالية، ففي مجتمعات مدمرة وينخب يائسة وبفواعل سياسية منخرطة في لعبة الأنظمة، لم يبق إلا التوجه إلى الشارع وهذا التوجه يكون عفويا ثم تتأسس داخل القوى الشبابية مطالب وطموحات سياسية، ويبدو أن أهم ملاحظة أثبتتها الحركات الشبابية في الأماكن الإستراتيجية العامة للدولة هو أن قوة الأنظمة القائمة هي مجرد وهم، ونتاج لخطاب تأسس على مدى عدة عقود من الزمن.

كانت الاحتجاجات في تونس استجابة لحدث مفجر، أما في مصر فأخذت طابعا أكثر تنظيما وتأطيرا، لكنها في اليمن طبق منطق الاحتجاج كإيديولوجية، والمقاربة التي تأسست هي استهداف الأماكن الحساسة في الدولة، وتبني تجمعات طويلة المدى تنتج الشعارات حتى تستنزف قوة النظام وتجبره على الرحيل، وفي نفس الوقت يحدث تجمع لقوى الرفض وبناء قوى قادرة على الاضطلاع بمهام ما بعد سقوط النظام.

"الثورات" الناجحة كانت كلها عفوية ولكنها تبقى محاطة بسؤال كبير، وهو هل يمكنها أن تغير وتصل إلى الأماكن الفعلية للسلطة؟ وهل يمكنها أن تفكك النظم التقليدية بشكل حاسم؟

## 6. تحليل النتائج:

أثبتت المراحل الانتقالية عدة ملاحظات أساسية:

• في حالة الدول المنسجمة ثقافيا واجتماعيا، أي التي تعرف حالة من نضج الدولة الوطنية والجماعة السياسية كان الانتقال بدون تكاليف كبيرة وبالتالي تزداد فرص ترسيخ الديمقراطية مثل حالة تونس ، أين عبرت هذه التجربة عن قدرة فواعل الانتقال على بناء توافقات سياسية تتناسب مع خصوصيات المراحل الانتقالية، وقد دعا راشد الغنوشي -بكثير من الوعي- الى ضرورة توفر أغلبية توافقية تتجاوز السبعين بالمائة لتوفير قاعدة توافقية للسلطة لتجنب ضغوطات المراحل الانتقالية.

• في حالة الدول التي تبنت توجه "الاستبدال" أي استبدال نظام بنظام بدون أن يحدث توافق جديد كأساس للحكم، تزداد صعوبات الترسخ والخروج من المرحلة الانتقالية، مثل حالة مصر التي تعبر عن توتر كبير بين قوى النظام الكلاسيكي والقوى المعارضة التي تولت السلطة بعد "الثورة"، لذلك فمنطق الإقصاء لنخب النظام القديم لا يساعد على ترسيخ

الديمقراطية لان التوافقات السياسية مهمة جدا حسب افتراضات علم الانتقال، والتجارب التي حكمت بأغلبية نسبية اثبت تاريخيا بأنها لا تصمد أمام تحديات القوى المناهضة للتغيير، ومع الوقت تتأسس فرص الثورات المضادة وتعيد القوى التقليدية بناء هوامش مناورة جديدة تحول دون قدرة الانتقاليون على ترسيخ قواعد اللعبة الديمقراطية.

• في حالة الدول ذات الأغلبية الإثنية والقبلية المهيمنة تزداد الصعوبات بشكل كبير وعنيف، بحيث أن سقوط النظام القائم ينتهي بطرح أسئلة راديكالية تتعلق بمصير الدولة في حد ذاتها، وهنا لا يجب أن يطلب من الديمقراطية أن تبني دولا لأنها مجرد شكل للحكم *Forme de gouvernance*، وحالة ليبيا واليمن تثبت هذه المحاذير لذلك تطرح فيها الحلول الفدرالية وديمقراطية المحاصصة، وهذا استنتاج مهم جدا يتناسب مع الدول المسنودة بمنطق قبلي ووطنفي أين تطرح إشكالية كبرى تستوجب ضرورة ترتيب أولويات هذا النوع من الدول، وبالتالي يصبح نقاش الانتقال إلى الديمقراطية محاط بالكثير من المحاذير كون أن محاولات الانتقال انتهت بتفكيك أشكال الدول القائمة، وبدلا من ترتيب أمور السلطة والتداول حولها أصبحت الضرورة التاريخية هي بناء الدول في حد ذاتها.

#### 7. الخاتمة:

وختاماً لهذه الدراسة نصل إلى أنه يجب على طلبة وباحثي الديمقراطية في المنطقة العربية أن يستوعبوا مجموعة من التحديات والمحاذير التي تجعل من مسارات الديمقراطية محاطة بالكثير من المخاطر التي قد تنهي وجود الدول في حد ذاتها، وتأسيساً على هذه الاستنتاجات يمكننا أن نوصي ببعض النقاط التي قد تساعد الباحثين وصناع السياسات على توجيه مسارات وعمليات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي:

- يجب تخليص الديمقراطية من محمولها القيمي الذي اكتسبته من سياقاتها التاريخية والثقافية التي نشأت فيها، بحيث أن الديمقراطية هي آلية لتنظيم السلطة -اكتسابها، تجديدها، وفقدانها- وليست شكل إيديولوجي للدولة.
- كما يجب على الباحثين التمييز بين النظريات المفسرة لنشوء الديمقراطية ونظريات الانتقال إليها، فالنظريات الأولى تفسر مسار مكون من قرون من الزمن في حين ان نظريات الانتقال الديمقراطي فإنها تكتفي بالبحث في مسار قصير يبدأ من سقوط نظام تسلطي الى إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية.

- في الدول العربية يجب البحث عن نموذج ديمقراطي يستوعب الخصوصيات ومحاذير السوسيولوجيا العربية التي تتمتع بثقافة مختلفة وبمرجعيات دينية قوية، وهي كلها عوامل تستدعي الكثير من الوعي التاريخي الذي يتجاوز الشكل الليبرالي للديمقراطية.
- ولهذا فالديمقراطية العربية هي ديمقراطية لدولة بسياق وخصوصية مختلفة، وهي أيضا لمجتمعات بترتيبات قيمية وثقافية خاصة، وأي تجاوز لهذه المعطيات يعتبر عنف حضاري وإيديولوجي تمارسه الديمقراطية الليبرالية على السياق العربي.
- ويبدو من خلال استبصار تجارب الانتقال العربية ضرورة تخصيص عمل سابق عن التفكير في الديمقراطية، أي القيام بعمل أولي يفصل في مسائل بناء الدولة في حد ذاتها بترقية مؤسسات الدولة وزيادة استقلاليتها عن السلطة السياسية، وكذا تطوير الثقافة المدنية لتفكيك الولاءات الما قبل وطنية، وبهذا تصبح مسألة الانتقال إلى الديمقراطية أقل خطورة لتوفر السقف المشترك ومؤسسات التحكيم الجمهورية التي تمنع تسلط السلطة وانحراف المعارضة.
- وإذا حققت الدول العربية مؤسسات ذات طابع دولتي وغير تابعة لنزوات السلطة تصبح فرص الانتقال كبيرة جدا، وتترجع إمكانيات العودة إلى العنف في العمل السياسي.

## 8. قائمة المراجع:

### باللغة العربية:

1. أرنت حنة، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008)؛
2. بشارة عزمي، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)؛

3. جورج الطرابيشي، في الثقافة الديمقراطية، (بيروت، دار الطليعة، 1998)؛
4. سلامي غسان وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)؛
5. عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، (بيروت، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2000)؛
6. مالكي محمد، وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب: دراسة مقارنة لدول عربية ودول أخرى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)؛
7. هينتنغتون صاموئيل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ب س ن)؛

#### باللغات الأجنبية

#### الكتب:

1. Santiso Javier, a la recherche de la démocratie , (KARTHALA, 2004)
2. Theodore Rabb, Ezra Suleiman, vie et mort des démocraties : leçons de l'histoire et de la politique mondiale, traduit de l'anglais par Olivier ruchet, ,( Paris, Dalloz, 2005)

#### المقالات:

1. Daniel Sutter, The Transition From Authoritarian Rule: A Game Theoretic Approach, Journal of Theoretical politics, 12(1), London, Copyright, 2000.
2. Ethier Diane, des relations Entre libéralisation économique Transition démocratique et Consolidation démocratique, Revue international de politique comparé, Vol 8No, 2001.
3. Geddes.. What do we know about democratization after 20 years? Annual Review of Political Science 2: 1999.
4. Guillermo O'Donnell, Philippe C Schmitter, Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, Baltimore, Johns Hopkins University press, 1986
5. Haggard S, Kaufman, the political of democratic Transitions, Princeton, Princeton University press, 1995
6. Raymond Hinnebusch, authoritarian persistence, democratization theory and the middle East, overview and critique, Democratization, VOL13 N3, June 2006.

7. Richard Sandbrook, the police of Africa's Economic Stagnation, Cambridge, Cambridge University press, 1985
8. Rostow Dankwart, Transition to Democracy: Toward a dynamic model, comparative politics, Vol 2, No=3 April, 1970.